مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر قوة السوق وكفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف (دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
اسم الكاتب: د. عفراء علي، د. باسل نصار، هنادي عثمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5584
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر قوة السوق وكفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف
(دراسة تجريبية على المصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة)

الدكتورة عفراء علي *
الدكتور باسل نصّار **
هنادي عثمان ***

(تاريخ الإيداع 12 / 1 / 2021. قُبِل للنشر في 29 / 3 / 2021)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر قوة السوق وكفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة خلال الفترة من عام (2012) ولغاية (2018)، باستخدام عينة مؤلفة من (11) مصرفاً خاصاً تقليدياً.

أظهرت النتائج وجود أثر عكسي وذو دلالة إحصائية لقوة السوق مقاسةً بمؤشر (هيرشمان هيرفندال **HHI**) على الأداء المالي، وأثر طردي وذو دلالة إحصائية لكفاءة التكلفة على الأداء المالي، مما يشير إلى قدرة المصارف على ضبط تكاليف المدخلات والسعي لجعل التكاليف عند حدّها الأدنى بغية تحقيق عوائد أعلى.

الكلمات المفتاحية: قوة السوق، كفاءة التكلفة، مؤشر HHI، الأداء المالي.

* أستاذ مساعد– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. gmail.com@afraamarch
** مدرس– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. hotmail.co.uk@baselnassar
*** طالبة ماجستير– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. gmail.com@hanadimaster66

The Impact Of Market Power And Cost Efficiency On The Banks' Financial Performance

(An Empirical Study On Banks Listed On Damascus Securities Exchange)

Dr. Afraa Ali*
Dr. Basel Nasar**
Hanadi Othman***

(Received 12 / 1 / 2021. Accepted 29 / 3 / 2021)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the effect of market power and cost efficiency on the financial performance of banks listed on the Damascus Stock Exchange during the period from 2012 to 2018, using a sample consisting of 11 traditional private banks.

The results showed an adverse and statistically significant effect of market power as measured by the Hirshman Herfendall HHI index on financial performance, and a direct and statistically significant effect of cost efficiency on financial performance, which indicates the ability of banks to control input costs and strive to keep costs at a minimum in order to achieve higher returns.

Keywords: Market Power, Cost Efficiency, HHI Index, Financial Performance.

***Associate Professor- Accounting Department - Faculty of Economics-Tishreen University- Lattakia-Syria. afraamarch@gmail.com**

****Assistant professor- Accounting Department - Faculty of Economics-Tishreen University- Lattakia-Syria. baselnassar@hotmail.co.uk**

*****Postgraduate Student- Accounting Department - Faculty of Economics-Tishreen University- Lattakia- Syria .hanadimaster66@gmail.com**

مقدمة:

تحتّل المصارف مكانة جوهرية في الاقتصاد نظراً لدورها الهام في جذب المدخرات وتسهيل تدفق رؤوس الأموال نحو مختلف المشاريع وقطاعات الأعمال والإسهام في عملية التنمية الاقتصادية. لذلك، فإنّ الحفاظ على السلامة المالية واستقرار هذه المؤسسات يشغل حيزاً واسعاً من الاهتمام من قبل الهيئات المنظمة لعمل المصارف في كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية، لا سيما أن القطاع المصرفي يمكن أن يشكل قناة رئيسية تنتقل من خلالها حالة عدم الاستقرار إلى بقية القطاعات العاملة في الاقتصاد عن طريق تعطيل سوق الإقراض بين المصارف والحدّ من توافر الائتمان وتجميد الودائع (Berger et al., 2009)

فرضت التحولات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العقود الثلاثة الماضية والتي بنيت على أساس تحرير أسواق المال وعولمة التمويل ضغوط تنافسية كبيرة على المصارف إذ جعلتها في وضع يحتم عليها مواكبة تلك التحولات والسعي لرفع مستوى أدائها لضمان بقائها واستمراريتها. فعمدت بعض المصارف عالمياً إلى ممارسة التواطؤ الضمني فيما بينها لتوليد قوة سوقية تستطيع من خلالها التلاعب بالأسعار عن طريق فرض فوائد عالية على القروض وفوائد منخفضة على الودائع وبالتالي الاستحواذ على حصص سوقية كبيرة وزيادة أكبر في التركز داخل السوق مما يسهم في زيادة الأرباح، بينما اتجهت مصارف أخرى نحو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة عن طريق استخدام مدخلات بأسعار تجعل التكاليف عند حدها الأدنى، واستخدام تكنولوجيا جيدة تمكنها من تقديم منتجات ذات جودة عالية، وذلك لضمان التحكم الجيد والرقابة المستمرة على التكاليف وبالتالي تحقيق كفاءة في التكلفة مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر وتحقيق أرباح أعلى.

يسعى هذا البحث لتقديم أدلة تجريبية عن أثر قوة السوق وكفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمساعدة صناع القرار وراسمي السياسات لاتخاذ التدابير المناسبة والكفيلة بتحقيق مستوى أفضل في الأداء المصرفي.

الدّراسات السابقة :

أظهرت المراجعة الأدبية للدراسات السابقة اختلافاً في نتائج تفسيرها للسبب الرئيس وراء عوائد المصارف، إذ بينت عدة دراسات وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقوة السوق على الأداء المالي للمصارف كدراسة كلّ من [Mohammad et al., 2015; Ahamed,2012] التّي أثبتت أنّه كلّما مارست المصارف قوة سوقية كبيرة كلّما تسبب ذلك في زيادة أرباحها. بينما توصلت دراسات أخرى لنتيجة مغايرة كدراسة كل من {الكور، الفيومي، 2007 & Al Arif Awwaliyah,2019; Rettab et al.,2010; } التّي وجدت أنّ امتلاك المصرف لدرجة معينة من قوة السوق لم يظهر له أيّ تأثير على الأداء المالي للمصارف، في المقابل أظهرت عدة دراسات وجود أثر لكفاءة التكلفة على الأداء المالي كدراسة {Khan et al., 2017; Kinyugo,2014; Anwar,2018;عبادة، 2019} التّي وجدت أنّه كلما ارتفعت قدرة المصرف على ضبط تكاليف المدخلات والتخلص من العوامل المسببة لعدم الكفاءة على مستوى التكلفة كلّما ساهم ذلك في زيادة أرباحها. بينما لم تستطع دراسات أخرى إثبات مثل هذا الأثر كدراسة {الكور، الفيومي، 2007 ؛ الزاووي ، السريتي ،2017}.

ساهم اختلاف بيئة التطبيق في اختلاف النتائج على اعتبار أن الدراسات السابقة قد أجريت في بيئات متطورة شيئاً ما عن البيئة السورية، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها سورية قد أعاقت عمل جميع القطاعات ولا سيما

القطاع المصرفي لكونه أكثر القطاعات حساسية واستجابة لأيّ تغيرات، فضلاً عن طبيعة المقاييس المستخدمة في قياس المتغيرات التي لربما كانت سبباً في اختلاف النتائج.

مشكلة البحث:

أبرزت عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية كمتغيرات عالمية حديثة تحديات تنافسية كبيرة أمام تلك المؤسسات مما حتم عليها مواكبة هذه التغيرات بغية تعظيم قيمتها السوقية من خلال تطوير خدماتها وتحسين أدائها إما بتخفيض تكاليف مدخلاتها إلى الحد الأدنى وبالتالي التخلص من العوامل المسببة لعدم الكفاءة على مستوى التكلفة بما يضمن لها الاستمرار والنمو، وإمّا من خلال التلاعب بالأسعار عن طريق فرض فوائد مرتفعة على القروض وفوائد منخفضة على الودائع أيّ ممارسة قوة سوقية أكبر مما يخفض من درجة المنافسة داخل السوق ويمنع دخول منافسين جدد إلى السوق.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. ما هو أثر قوّة السوق على الأداء المالي للمصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. ما هو أثر كفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

فرضيات البحث :

للإجابة عن تساؤلات البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقوّة السوق على الأداء المالي للمصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أهمية البحث و أهدافه:

يقدم البحث دليل تجريبي لأثر قوة السوق وكفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك لعدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الأثر في البيئة السورية إضافة لقلة الدراسات العربية في هذا المجال، إذ أن لتأثير قوة السوق على أداء المصارف مضامين سياسية هامة، وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بالقطاع المصرفي، خاصة المصرف المركزي الذي ربما يستفيد منها في سن القوانين والتشريعات الملائمة للصناعة المصرفية، ووضع التدابير والسياسات اللازمة لمكافحة احتكار العوائد العالية، ووقف تراكماتها المتولدة من التركز، إذا كانت قوة السوق هي المفسر لعوائد المصارف. أو تبني سياسات تسهم في التخلص من العوامل المسببة لعدم الكفاءة على مستوى التكلفة (إن وجدت)، وتزيد من مستويات الكفاءة المحققة في الصناعة المصرفية، في حال ما كانت كفاءة التكلفة هي المفسر للعوائد المحققة من قبل المصارف، والتي يستفاد منها اجتماعياً بأن تحرك الأسعار نحو المستويات التنافسية، وتحقق أسعار ملائمة للمستهلكين، وتخصص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. دراسة أثر قوة السوق على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. دراسة أثر كفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

منهجية البحث :

تم جمع البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتم تنظيم بيانات البحث على أساس بيانات مقطعية زمنية متوازنة Balanced Panel Data وهي عبارة عن مشاهدات سنوية لـ 11 مصرف (البعد المقطعي N)، امتدت لفترة زمنية 7 سنوات من عام 2012 إلى عام 2018 (البعد الزمني T)، بمجموع مشاهدات 77 =N * Tمشاهدة، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 10، وتم إجراء الإحصاءات الوصفية للمتغيرات، واختبار الفرضيات باستخدام النماذج الخاصة بتحليل بيانات Panel Data وهي نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)، ونموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM)، ونموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM). وتم الاختيار بين هذه النماذج من خلال اختبار Restricted F للاختيار بين النموذجين PRM وFEM، واختبار Hausman للاختيار بين FEM وREM.

مجتمع البحث وعينته:

تألف مجتمع البحث من جميع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 14 مصرفاً. بينما اقتصرت عينة البحث على 11 مصرفاً تقليدياً خاصاً، وتمّ استبعاد المصارف الإسلامية لاختلاف هيكلها المالي عن المصارف التقليدية.

آلية قياس متغيرات البحث:

استخدمت الدراسة متغيرين مستقلين هما: قوة السوق الذي تم قياسه باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفندال HHI والحصة السوقية من الودائع MS نظراً لبساطة احتسابهما وشيوع استخدامهما في الدراسات السابقة لقياس قوة السوق كدراسة (Rettab et al., 2010) ودراسة (Al Arif & Awwaliyah, 2019)، بينما تم قياس كفاءة التكلفة باستخدام نسبة التكلفة إلى الدخل CIR وهي من أشهر النسب المحاسبية المستخدمة للتعبير عن كفاءة التكلفة (Kinyugo,2014) ،(Hussain,2014). أما الأداء المالي الذي يمثل المتغير التابع فقد تم قياسه باستخدام معدل العائد على الأصول ROA باعتباره أشهر مقاييس الربحية استخداماً وأقلها عرضة للتلاعب (Yoshikawa & Phan, 2003) . يظهر الجدول رقم (1) آلية قياس متغيرات البحث.

الجدول (1) آلية قياس متغيرات البحث

اسم المتغير	آلية القياس باستخدام
قوة السوق	مقياس التركز السوقي وذلك بالاعتماد على مؤشر هيرشمان هيرفندال الذي يساوي مجموع مربع الحصص السوقية من الأصول. $$HHI = \sum_{i=1}^{N} s_i^2$$
كفاءة التكلفة	باستخدام نسبة التكلفة إلى الدخل عن طريق قسمة المصاريف التشغيلية على الإيرادات التشغيلية **CIR= Operating Expenses /Operating Income**

الأداء المالي	معدل العائد على الأصول وذلك بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول **ROA=Net Income/ Total Assets**

الإطار النظري:

أصبح من الضروري معرفة وتوضيح سلوك الأداء في المصارف الخاصة في سورية، هل هو نتاج كفاءة أم نتاج تركز وهيمنة لبعض المصارف (احتكار القلة) عبر تحالفات جنبتها المنافسة الحادة على الأسعار، ومن ثم سلوك تسعير غير تنافسي نتج عنه معدلات أداء مرتفعة، لا تكفي في ظل وجود منافسة عالمية محتملة. إذ أن مزودي الخدمات المالية الدولية يسعون للحصول على الحصص السوقية عبر استراتيجية أفضلية الخطوة السباقة، والاعتماد على التكنولوجيا والابتكارات المالية، والطرق الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، وبالتالي ستعتمد المنافسة بشكل أكبر على كفاءة العمليات وبهذا فإن التركز في الصناعة المصرفية القادم من احتكار القلة نتيجة لتشريعات وقوانين سابقة لن يكفي لمجابهة المنافسين الجدد. وفيما يلي توضيح مفصل لمفاهيم البحث.

أولاً: قوة السوق Market Power

عرف الباحثون **قوة السوق** بأنها "سلطة أو مقدرة اقتصادية تؤهل من يحوزها أن يتحكم في الأسعار، ويعيق المنافسة، وأن يتصرف بطريقة مستقلة تجاه منافسيه وعملائه، دون النظر إلى ردود أفعالهم، وذلك لعدم وجود أي منافس لديه القدرة على الدخول إلى السوق، وتقديم سلعة أو خدمة بديلة للعملاء" (القدسي، 2018، ص 30).

نظراً للغموض والتعقيد الذي يحيط بمفهوم قوة السوق وتعذر إمكانية قياسها بشكل مباشر، تم العمل على تطوير العديد من المداخل والطرق التي تسمح بتقديرها سواء في المنظمات الصناعية أو القطاع المصرفي. يمكن التمييز بين مدخلين أساسيين هما: المقاييس الهيكلية والمقاييس غير الهيكلية (Bikker & Haaf, 2002) تقوم المقاييس الهيكلية على قياس التركز في القطاع بالاعتماد على الافتراض القائل بأن تركز أعلى يعني قوة سوقية أكبر ومنافسة أقل، بينما تقوم المقاييس غير الهيكلية أو كما تسمى المقاييس المباشرة بقياس درجة قوة السوق بشكل مباشر عن طريق قياس التغيرات في أسعار منتجات المصرف استجابة للتغيرات في تكاليفه، فقوة سوقية أعلى تعني منافسة أقل سيقتصر البحث على توضيح المقاييس الهيكلية نظراً لاعتمادها في البحث الحالي.

المقاييس الهيكلية Structural Measures

تستند المقاييس الهيكلية كنسب التركز المصرفي وعدد المصارف إلى فرضية الهيكل–السلوك–الأداء (Leon, 2014)، والتي تفترض أن ارتفاع درجة التركز المصرفي سوف يشجع السلوك التآمري لدى المصارف ويخفض من المنافسة، مما سيمكن هذه المصارف من فرض أسعار أعلى وتعظيم أرباحها. وفقاً لهذا المدخل تعدّ مؤشرات التركز السوقي أكثر المقاييس الهيكلية استخداماً في الأدبيات العملية، والتي تهدف إلى قياس قوة السوق بالاعتماد على هيكل السوق. ومن أشهر المقاييس الهيكلية مؤشر هيرشمان هيرفندال (Jumano et al., 2017):

- مؤشر هيرشمان– هيرفندال **Hirschman – Herfindahl Index (HHI)** من أشهر المقاييس استخداماً للتعبير عن قوة السوق لكونه يأخذ جميع المصارف العاملة في السوق مع إعطاء وزن وأهمية أكبر للمصارف ذات الحصص السوقية الأكبر. يحسب هذا المؤشر من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لجميع المصارف في السوق وفق العلاقة الآتية (Bikker & Haaf, 2002):

$$HHI = \sum_{i=1}^{N} s_i^2 \quad , \quad \forall i = 1, \ldots, N$$

حيث: S_i^2 الحصة السوقية من الأصول للمصرف i، N: عدد المصارف الداخلة في حساب المؤشر.

إنّ ارتفاع قيمة هذا المؤشر يشير إلى ارتفاع التركز المصرفي وانخفاض المنافسة، في حين يشير انخفاض قيمته إلى ارتفاع درجة المنافسة. تتراوح قيمة المؤشر بين 1 و 1/N، حيث يقترب من حدوده الدنيا (مقلوب عدد المصارف العاملة في السوق) عندما تكون جميع المصارف العاملة في السوق ذات أحجام متساوية، بينما يكون مساوياً للواحد في حالة الاحتكار. هذا المقياس هو الأكثر استخداماً في الأدبيات النظرية لقياس التركز. كما أنه يشغل دوراً هاماً في الولايات المتحدة الأمريكية في عملية تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار في القطاع المصرفي وغالباً ما يدعى بمؤشر المعلومات الكاملة لأنه يظهر خصائص التوزيع الكامل لأحجام المصارف.

ثانياً: كفاءة التكلفة Cost Efficiency

تعرف كفاءة التكلفة في المصارف بالكفاءة الإنتاجية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية (الكور، الفيومي، 2007). إذ تُقيس كفاءة التكلفةً مدى اقتراب المصارف من المصرف الأقل تكلفة والأفضل ممارسة ضمن العينة، وذلك وفقاً لنفس المتغيرات ونفس الظروف؛ وبشكلٍ نسبي فإن الانحرافات البسيطة عن حد التكلفة يمكن أن تكون خارجة عن نطاق رقابة إدارة المصرف، أمّا الانحرافات الكبيرة فتعزى إلى ضعف الإدارة في ممارسة الرقابة على التكاليف والتحكم بها، إضافة إلى ضعف التخطيط لمدخلات العملية الإنتاجية، وبهذا تنخفض كفاءة التكلفة بحيث تصبح مدخلات المصرف أكبر من الحد الأدنى اللازم لتحقيق مخرجات بأقل تكلفة ممكنة، كما ينتج عنها مستويات كبيرة من عدم الكفاءة وزيادة في المخاطر إضافة إلى انخفاض في معدلات الأداء المالي للمصرف (الكور، 2011).

يشمل هيكل الكفاءة كل من كفاءة التكلفة وكفاءة الربح وباعتبار أن كفاءة التكلفة أقل عرضة للعوامل غير الطبيعية مثل تغيرات معدلات الفائدة السوقية مقارنة بكفاءة الربح التي تقيس مدى اقتراب المصرف من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى، وحاجة كفاءة الربح إلى المزيد من البيانات عن التكاليف والإيرادات لم تستطع الباحثة الحصول عليها لذا تم الاقتصار على دراسة أثر كفاءة التكلفة على الأداء المالي عوضاً عن دراسة هيكل الكفاءة بشكل كامل.

تقسم كفاءة التكلفة إلى نوعين هما:

- **الكفاءة التخصيصية (السعرية):** قدرة المصرف على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات بأقل تكلفة ممكنة لإنتاج كمية ممكنة من المخرجات.
- **الكفاءة الفنية (التقنية):** قدرة المصرف على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات، أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات بفرض ثبات العامل التكنولوجي.

اختلف الباحثون في اختيار الطريقة الأنسب لقياس كفاءة التكلفة فبعضهم استخدم الطرق المعلمية التي تعتمد على الإحصاء في تقدير الكفاءة ومن أشهرها: حدّ التكلفة العشوائية **Stochastic Frontier Analysis (SFA)**، والبعض الآخر اعتمد على الطرق غير المعلمية التي تعتمد على تقنية البرمجة الخطية ومن أشهرها: تحليل مغلف البيانات **Data Envelopment Analysis (DEA)** وهما طريقتان مناسبتان إذ كان الغرض الأساسي من البحث قياس وتحليل كفاءة التكلفة. بينما لجأ باحثون آخرون على الطرق التقليدية المعتمدة على النسب المحاسبية كنسبة التكلفة إلى الدخل **Cost to Income Ratio(CIR)** التي تعدّ من النسب المحاسبية ذات الأهمية بالنسبة

للمستثمرين، والتي يُطلب من أي مؤسسة الإفصاح عنها في تقاريرها المالية، فكلما انخفضت هذه النسبة دلّ ذلك على الكفاءة المرتفعة في إنتاج مخرجات معينة باستخدام كميات محددة من المدخلات، وتعطى بالعلاقة الآتية) kinyugo,2014)

نسبة التكلفة إلى الدخل (CIR)= المصروفات التشغيلية/ الإيرادات التشغيلية

ثالثاً: الأداء المالي Financial Performance

يمثل الأداء المالي محور من محاور تقييم وقياس الأداء في المصارف وبيان مدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، إذ يختلف الأداء من مصرف لأخر تبعاً للغرض منه ونوعية المستفيدين إذ يركز المساهمون على الربحية والموردون على السيولة وهذا ما يزيد من أهمية الأداء المالي يوماً بعد يوم، إذ تمثل نتائج هذا الأداء مقاييس موجهه لتحقيق الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها وللوقوف على مستوى الأرباح المحققة للمصرف وذلك من خلال تخفيض مستوى تكاليف المصرف مقارنة مع مستوى التكاليف للمصارف الأخرى المنافسة بشكل نسبي إلى جانب هدف النمو.

على الرغم من ظهور المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي للمؤسسات إلا أنه حتى الآن مازالت المؤشرات المالية تلقى استخداماً واسعاً من قبل الباحثين وذلك لقدرتها على إظهار الجوانب المهمة للمركز المالي والتنافسي للمؤسسة ويذهب كل من Thompson & Strickland (1999) في دراستهما إلى حد القول بأن المؤسسة التي تُبين النسب المالية فيها أداءً ضعيفاً، عليها أن تعيد النظر باستراتيجياتها الحالية، وفي السياق نفسه يرى David (2001) في دراسته بأن من أكثر المعايير الكمية شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء المالي هي المؤشرات المالية.

للاستخدام الشائع للمؤشرات المالية عدة أسباب نذكرها كما يلي:

1. ارتباط المؤشرات المالية ارتباطاً مباشراً بالأهداف بعيدة المدى للمؤسسة والتي غالباً ما تكون أهداف مالية، فضلاً عن استخدامها في المقارنة بين المؤسسات مع بعضها البعض.

2. توفير صورة إجمالية عن أداء المؤسسة من خلال الاختيار الدقيق للمؤشرات المالية، إضافة لقدرتها في الكشف عن المعلومات التي قد لا تكشفها القوائم المالية.

3. تعدّ المؤشرات المالية نقطة البداية لرصد المشكلات المالية وتحليلها ووضع برامج لحلها، وهي مقاييس يستخدمها المدير المالي لتقييم ومقارنة الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة.

4. قابليتها للتنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، بالإضافة الى سهولة حسابها.

من أشهر النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي هي نسب الربحية الذي يعد العائد على الأصول أكثرها استخداماً (الفار،2018):

معدل العائد على الأصول Return On Assets (ROA): يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وقدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة. ويعدّ من أكثر النسب استخداماً من قبل الباحثين لقياس ربحية العمليات ويكتب بالعلاقة الآتية:

العائد على الأصول= [صافي الربح بعد الضرائب÷ إجمالي الأصول] *100

النتائج والمناقشة:

الدراسة التجريبية

تستخدم هذه الدراسة بيانات مقطعية زمنية **Panel Data** وهي عبارة عن مشاهدات سنوية لـ 11 مصرف (البعد المقطعي **N**)، امتدت لفترة زمنية **7** سنوات من عام **2012** إلى **2018** (البعد الزمني T)، بمجموع مشاهدات N*T=77مشاهدة.

يتم عرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تُرمز وفق الآتي:

الجدول رقم (2): ترميز المتغيرات.

الترميز	Y	X1	X2
المتغير	الأداء المالي	تركز السوق من الأصول	نسبة الكفاءة

المصدر: إعداد الباحثة.

الإحصاءات الوصفية:

وفيما يلي الجدول رقم (3) يمثل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، إذ يبين القيمة العليا والدنيا لكل متغير إضافة إلى المتوسط الحسابي ومقاييس الالتواء والتفرطح والتوزيع الطبعي للمتغيرات.

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

المتغير	Y	X1	X2
عدد المشاهدات	77	77	77
المتوسط الحسابي	0.031	1.04e+23	−0.556
الانحراف المعياري	0.071	2.04	0.644
أكبر قيمة	0.286	2.04	1.522
أدنى قيمة	−0.125	0.223	−2.408
الالتواء	1.429	0.195	0.473
التفرطح	5.879	1.443	4.702
Jarque−Bera (التوزيع الطبيعي)	0.000***	0.016**	0.002***

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews10.

يعرض الجدول رقم (3) وصفاً إحصائياً لمتغيرات الدراسة، إذ أنّ القيم العليا والدنيا لمتغيرات البحث بعيدة نسبياً عن قيم المتوسط الحسابي، فمثلاً كانت أصغر قيمة لمعدل العائد على الأصول (الأداء المالي)، صغيرة جداً 0.125− مقارنةً بالقيمة العليا 0.286، وأظهر الجدول أيضاً أنّ قيم الالتواء Skewness لجميع متغيرات الدراسة هي قيم موجبة هذا يعني أن توزيع جميع المتغيرات ملتوٍ نحو اليمين. كما يُلاحظ من الجدول السابق وفقاً لقيم التفرطح Kurtosis أن القيمة الأقل من 3 (التقارب مع التوزيع الطبيعي) تدّل على أنّ القيم المتطرفة أقل من المتوسط الحسابي للمتغير، وهو

ما تمت ملاحظته في متغير تركز السوق من الأصول (X1)، أما القيمة التي هي أكبر من 3 فتدّل على أنّ القيم المتطرفة أكبر من قيم المتوسط الحسابي (باقي المتغيرات).

اختبار التوزيع الطبيعي:

أظهر الجدول رقم (3) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera لجميع المتغيرات أصغر من مستوى معنوية 1% ما عدا متغير تركز السوق من الأصول (X1)، وبالتالي فإن بيانات المتغير (X1) فقط تتبع التوزيع الطبيعي.

ولمعالجة هذه المشكلة قامت الباحثة باستخدام محاكاة بوتستراب (Bootstrap) بهدف توليد توزيع تجريبي للمتغيرات يقارب التوزيع الطبيعي وحصلت على النتائج الآتية:

الجدول (4): نتائج تقريب توزيع البيانات باستخدام محاكاة Bootstrap.

المتغير	Y-B	X1	X2-B
Jarque-Bera (التوزيع الطبيعي)	0.828	0.016	0.402

المصدر: إعداد الباحثة.

اختبار عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرات النموذج:

للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تم احتساب مصفوفة الارتباط بين البيانات المستخدمة في التقدير:

الجدول رقم (5): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج.

درجة الارتباط القيمة الاحتمالية	Y-B	X1	X2-B
Y-B	1 -		
X1	-0.131 -0.618	1 -	
X2-B	0.35 0.019	-0.087 0.449	1 -

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews10.

يُلاحظ من الجدول السابق أنّه عند مستوى دلالة أكبر من 5% يوجد ارتباط عكسي بين قوة السوق والأداء المالي، بينما عند مستوى معنوية أكبر من 1% يوجد ارتباط طردي بين كفاءة التكلفة والأداء المالي. بينما لاحظت الباحثة أنّ درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج.

نتائج التقدير باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel.

للوصول إلى النموذج الأمثل للتقدير من بين نماذج **panel**، تم تطبيق اختبار Restricted F-Test (F-test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي(PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM)، حيث رفض الفرضية العدم لهذا

الاختبار تدّل على وجود آثار فردية للوحدات المقطعية، وبالتالي يكون نموذج الآثار الثابتة أكثر ملاءمة من نموذج الانحدار التجميعي، بعدها يتم تطبيق اختبار(Hausman–test) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (PRM)، إذ أن قبول فرضية العدم لهذا الاختبار يدل على أن نموذج الآثار العشوائية هو الأكثر ملاءمة. وفيما يلي نتائج تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لفرضيات البحث.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار(F–test) المقيد للمفاضلة بين PRM و FEM لفرضيات (نماذج) البحث

Result	Probability	Statistic	F- test المقيد
FRM	**0.000*** **	**13.83**	**Model 1**
FRM	**0.000*** **	**12.98**	**Model 2**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews10.

تُظهر نتائج اختبار (F– test) المقيد أنّ القيمة الاحتمالية لجميع فرضيات البحث أقل من 5% وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم والاستنتاج بأن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة.

ومن ثمّ تتمّ المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وذلك لاختبار فرضية: عدم وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية والمتغيرات المستقلة. باستخدام اختبار Hausman تمّ التوصل إلى النتائج الآتية:

الجدول (7): نتائج اختبار Hausman الآثار العشوائية للمفاضلة بين FRM و PRM لفرضيات البحث.

Result	Probability	Statistic	Cross-Section random
FRM	**1**	**0.000**	**Model 1**
PRM	**0.409**	**0.679**	**Model 2**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

يُظهر الجدول السابق أنّ إحصائية الاختبار للفرضية الأولى والثالثة مساوية ل 0، وبالتالي فإنّ تباين الخطأ العشوائي هو 0. في هذه الحالة فإنّ تقديرات طريقة المربعات الصغرى OLS هي نفسها تقديرات الآثار العشوائية، ومنه وفق المفاضلة السابقة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة فإنّ نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير البيانات وفق الفرضية الأولى والثالثة.

بينما كانت القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية الثانية وفق Hausman أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم وبالتالي فإن نموذج الآثار العشوائية هو الأكثر ملاءمة.

الجدول (8): نتائج تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

المتغيرات التفسيرية	Model 1	Model 2
	نموذج الآثار الثابتة FRM	نموذج الآثار العشوائيةPRM
C (الثابت) الاحتمالية	0.028 0.002***	0.026 0.152
X1 الاحتمالية	−1.41 0.064*	–
X2−B الاحتمالية	–	0.023 0.002***
عدد المشاهدات	77	77
معامل التحديد R^2	0.68	0.11
إحصائية F	12.89	9.67
الاحتمالية P−value	0.000***	0.002***

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على EViews10. *،، *** تشير إلى مستويات دلالة 10%، 5%، 1% على التوالي.**

اختبار جودة النماذج المقدرة

بهدف الحكم على جودة النماذج المُقدرة ومدى صلاحيتها على اتخاذ القرار الإحصائي السليم، من الضروري دراسة مصداقية نتائج هذه النماذج من خلال اختبار بواقي النماذج، وفيما يلي الجدول (9) نتائج اختبارات البواقي.

الجدول (9): نتائج اختبارات البواقي

	Model1	Model2
التوزيع الطبيعي	0.104	0.453
الارتباط الذاتي	1.9	1.76
الارتباط الفردي	0.4	0.733
الاستقرارية ADF	0.000	0.008
الاستقرارية PP	0.000	0.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

تُلاحظ الباحثة من الجدول رقم (9) الخاص باختبارات البواقي ما يلي:

– إنّ القيم الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera أكبر من 5%، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم؛ أيّ أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

– إنّ إحصائية Durbin−Watson تقع بين (1.5 −2.5)، وأقرب إلى 2، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم واستنتاج عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

– إنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية Pesaran أكبر من مستوى دلالة 5%، هذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي فردي بين بواقي النماذج المُقدرة.

– إنّ القيمة الاحتمالية لاختبارات PP وADF أصغر من مستوى دلالة 5%، وبالتالي بالإمكان رفض فرضية العدم والاستنتاج بأنّ سلسلة البواقي مستقرة لجميع النماذج.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

نتائج اختبار الفرضية الأولى Model 1:

- من نتائج تقدير النموذج الأول الوارد في الجدول رقم (8) إنّ معامل مؤشر HHI سالب وذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 10%، وأن P–value لإحصائية F–statistic ذو معنوية إحصائية عند جميع مستويات الدلالة، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 0.68 وهذا يشير إلى أن 68% من التغير الحاصل في المتغير التابع الأداء المالي يُفسره التغير الحاصل في المُتغير التفسيري تركز السوق من الأصول. ومنه يمكن رفض الفرضية الأولى واستنتاج وجود أثر عكسي لتركز السوق من الأصول على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. بمعنى أن الزيادة في تركز السوق بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض في الأداء بمقدار 1.41–.

نتائج اختبار الفرضية الثانية Model 2:

- من نتائج تقدير النموذج الثاني الوارد في الجدول رقم (8) أن معامل مؤشر CIR موجب وذو دلالة معنوية عند جميع مستويات الدلالة، وأن P–value لإحصائية F–statistic ذو معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 1%، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 0.11 وهذا يشير إلى أن 11% من التغير الحاصل في الأداء المالي يُفسره التغير الحاصل في المُتغير التفسيري (كفاءة التكلفة) وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثانية واستنتاج وجود أثر طردي لكفاءة التكلفة على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مما يدّلُ على أن الزيادة في كفاءة التكلفة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع في الأداء المالي بمقدار 0.023.

الاستنتاجات و التوصيات:

من خلال الدراسة التجريبية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. وجود أثر عكسي ومعنوي لقوة السوق على الأداء المالي للمصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مما يشير إلى أنّ ازدياد التركز المصرفي وانخفاض المنافسة يخفض من الأداء المالي للمصارف؛ مما يعني عدم قدرة المصارف على استثمار أصولها بما يحقق لها عوائد أكبر وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة من ناحية وجود الأثر وفي الوقت ذاته مختلفة بنوع هذا الأثر (طردي أم عكسي) كدراسة (Ariss,2009) (Ahamed,2012) (Mohammad et al.,2015). ومختلفة مع الدراسات السابقة بعدم وجود أثر لقوة السوق في الأداء المالي كدراسة (Rettab et al.,2010) و (Al Arif & Awwaliyah,2019) وقد يعود السبب وراء اختلاف نتائج الدراسات السابقة مع نتيجة البحث الحالية إلى طبيعة المقاييس المستخدمة في قياس قوة السوق، أو إلى اختلاف بيئة التطبيق التي أُجري فيها البحث.

2. وجود أثر طردي ومعنوي لكفاءة التكلفة عند جميع مستويات الدلالة على الأداء المالي للمصارف المدّرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مما يشير إلى كفاءة المصارف في إحكام الرقابة والسيطرة على التكاليف وجعلها عند حدّها الأدنى؛ وهذا مؤشر جيد على الرغم من تداعيات الأزمة السورية على مختلف القطاعات الاقتصادية فقد جاءت هذه

النتيجة متفقة مع نتائج بعض الدراسات كدراسة (Kinyugo, 2014) و (Khan et al.,2017). ومختلفة مع دراسة كل من(الكور، الفيومي،2007)، (Al Arif & Awwaliyah,2019).

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن التوصية بما يلي:

- ضرورة قيام المصارف بقياس الكفاءة بشكل مستمر بهدف معرفة مستوى الأداء الفعلي ومقارنته مع المصارف الأخرى، مع التركيز على استخدام التقنيات المتطورة التي تسهم في زيادة انتاجيتها وتقليل تكاليفها لتحقيق الكفاءة وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك على اعتبار أن كفاءة التكلفة أسهمت في زيادة الأداء المالي للمصارف.
- ضرورة قيام السلطات الرقابية بتشجيع المنافسة داخل القطاع المصرفي والعمل ما أمكن على تقليل درجة قوة السوق على اعتبار أن زيادتها تسهم في تخفيض ربحية المصارف الأمر الذي يشكل خطراً على استمرارية عمل المصارف وبقاءها داخل السوق.
- تعزيز الدور الرقابي على المديرين من قبل الملاك وحملة الأسهم بما يسهم في السيطرة ما أمكن على عدم الكفاءة ويعمل على بقاء التكاليف تحت السيطرة، والذي يعدّ من أولويات متطلبات المنافسة.
- يمكن للباحثين المستقبليين إعادة الدراسة الحالية باستخدام بيانات شهرية أو ربع سنوية ولفترة زمنية
- أطول عند توفر البيانات بما يساهم في زيادة عدد المشاهدات وفعالية عملية الاستدلال الاحصائي.

Reference:

AHAMED, M. M. *Market Structure And Performance Of Bangladesh Banking Industry: A Panel Data Analysis*. The Bangladesh Development Studies,2012, 1-18.

AL ARIF, M. N. R., & AWWALIYAH, T. B. *Market Share, Concentration Ratio and Profitability: Evidence From Indonesian Islamic Banking Industry*. Journal of Central Banking Theory and Practice, *8*(2), 2019, 189-201.

ARISS, R. T. *On The Implications of Market Power In Banking: Evidence From Developing Countries.* Journal of Banking & Finance, *34*(4), 2009, 765-775

BIKKER, J.; & HAAF, K. *Measures of Competition and Concentration in The Banking Industry*: A Review of The Literature. Economic & Financial Modeling, 9 (2), 2002, 53-98.

Cour, E.; & Fayemi, N. *The Effect of The Market Force And The Structure of The Efficiency of The Commercial Banks Listed on The Amman Stock Exchange*. Jordanian Magazine in Business Administration, Vol (3) No (3), 2007 (in Arabic)

Cour, E. (2011).*The Effect of Concentration and Market Share on The Performance of Jordanian Commercial Banks*. *Journal of Studies Administrative Sciences*,Vol (161) No (718), 2011,1-31 (in Arabic)

DAVID, F.. *Strategic Management: Concepts and Cases*, 8th. ed., Prentice-Hall Inc, 2001

Alfar,S.*Factors Affecting The Financial Performance of Non-Financial Companies Listed on The Palestine Stock Exchange Using Tobin's Q Model*. Arab Journal of Administrative Sciences Palestine, Vol (25) No (3), 2018 (in Arabic)

Hamdan, A.; & Shaheen, A.; & Ansatua, M. *The Banking Market Structure and The Department of Banks In Bahrain And Kuwait: Comparison Study.* Journal of Gulf Students and The Arabian Peninsual, 152, 2010 (in Arabic)

HUSSAIN, S.; & SHAFI, M. *Operational Risk In Banks*: A Review. ELK Asia Pacific Journal of Finance and Risk Management. 5(2),2014, Available At: Http://Www.Elkjournals.Com

JUMANO, S. &ABDURRAHMAN, M. CHAJAR. *Market Concentration Index And Performance: Evidence From Indonesian Banking Industry*. International Journal of Economics And Financial Issues, 7 (2), 2017, 249-258.

KHAN, H. H., KUTAN, A. M., NAZ, I., & QURESHI, F. *Efficiency, Growth And Market Power In The Banking Industry: New Approach To Efficient Structure Hypothesis*. The North American Journal of Economics And Finance, 42,2017, 531- 545

KINYUGO, J. M.. *The Effect of Cost Effeciency on Financial Performance of Companies Listed on Nairobi Securities Exchange*, (Doctoral Dissertation, University Of Nairobi), 2014

LABIDI, W.; and MENSI, S. *Does Banking Market Power Matter on Fi-Nancial (In) Stability? Evidence From The Banking Industry MENA Region*. Working Papers NO. 62190,2015, Munich Personal Repec Archive (MPRA).

LEON, F. *Measuring Competition In Banking*: A Critical Review of Methods. CERDI Working Paper 201412,2014

MOHAMMED, N., ISMAIL, A. G., & MUHAMMAD, J. *Evidence on Market Concentration In Malaysian Dual Banking System.* Procedia-Social And Behavioral Sciences, *172*, 2015,169-176.

Al- Qadsy, J. *Abuse of The Dominant Position In The Relevant Market: A Comparative Legal Study*. Sharjah University of Legal Sciences, Vol (16) No (1), 2018, 27-61 (in Arabic)

RETTAB,B.,KASHANI, H., OBAY, L., & RAO, A. *Impact of Market Power And Efficiency on Performance of Banks In The Gulf Cooperation Council Countries*. International Research Journal of Finance And Economics, 50(50), 2010,190-203

THOMPSON, A. Jr. & A. J.. STRICKLAND, *Strategic Management: Concepts And Cases*, 9th-Ed, Irwin, 1999

U-DIN, S., TRIPE, D. W., & KABIR, M. (2018). *Market Power and Efficiency In Banking: The Case of USA And Canada*. Available at SSRN 3118703

YOSHIKAWA, T., & PHAN, P. H.*The Performance Implications of Ownership-Driven Governance Reform*. European Management Journal, *21*(6), 2003, 698-706.

AL-Zawawi, A.; & AL-Sreeti, E. (2017).*The Impact of Banking Cost Efficiency on The Performance of Libyan Commercial Banks*. Journal of Economic and Business Studies Studies. Vol(6) No (1),2017, 56-71 (in Arabic)